الملتقى الوطني حول

الهجرة غير الشرعية في ظل التحولات السياسية

قسم العلوم السياسية

جامعة ابن خلدون – تيارت –

يومي 12 – 13 ديسمبر 2018

محور المداخلة: عوامل و أسباب الهجرة غير الشرعية

عنوان المداخلة: أثر العامل الاقتصادي للهجرة

الاسم واللقب: مبطوش العلجة

الوظيفة: أستاذة محاضرة صنف "ب"

المؤهل العلمي: دكتوراه

المؤسسة: جامعة تيارت

البريد الالكتروني: sabrilmd38@hotmail.fr

ملخص:

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة .

وفي هذا الإطار فقد شكّلت منطقة المغرب العربي وبخاصة الجزائر نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية سوف نتطرق لها بالتفصيل من خلال الدراسة مركزا مهما لظاهرة دولية ألا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. ويعود ذلك إلى الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تربط منذ

القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا وايطاليا مع منطقة المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس).

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، الآثار الاقتصادية للهجرة.

1- ماهية الهجرة غير الشرعية:

إن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

1-1 تعريف الهجرة:

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيًا و راء الرزق أو العلم أو العلاج أو أيّ منفعة أخرى[1]. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة. والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانًا ، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره.

1-2 أنواع الهجرة:

تصنف الهجرة إلى عدة أنواع بحسب المعايير المعتمدة، نذكر منها المعيار الجغرافي والذي تنقسم وفقه الهجرة إلى نوعين هما[2]:

1-2-1 الهجرة الداخلية:

تتمثل في حركة و انتقال الأفراد داخل حدود نفس الدولة دون عبور أو تخطي هذه الحدود .و للهجرة الداخلية بدورها أنواع عديدة منها :الهجرة من الريف إلى الحضر، الهجرة نحو المناطق الزراعية، الهجرة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية، الهجرة الموسمية والهجرة العائدة و هي العودة إلى الريف لمن سبق لهم الهجرة منه .كما قد تتخذ

[1]- **معجم الكافي** . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . ط . 4 بيروت . 1993 . ص105

[2]- سدي علي، ستي حميد، **ظاهرة الهجرة الدولية ، محاولة نمذ جة حالة الجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد01، مارس 2017، المركز الجامعي – تيسمسيلت -، ص11.

الهجرة الداخلية أشكالا أخرى :كحركة الرحل، الهجرة القائمة على عقود العمل، الهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة و الهجرة المؤقتة أو الموسمية .وفي تقسيم آخر هناك تيارين رئيسيين للهجرة الداخلية هما :الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية و الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

2-1-2 الهجرة الدولية:

و تتمثل في حركة الأفراد خارج حدود الدولة أي الانتقال من دولة (منطقة جغرافية) إلى دولة أخرى .يشار إلى

أن هناك معايير أخرى يتم على أساسها تحديد أنواع الهجرات نذكر منها كل من معيار بداية الهجرة، طبيعة الهجرة و مدة الهجرة .فوفقا للمعيار الأول، نميز بين نوعين من الهجرة هما هجرة قديمة و هجرة حديثة، أما اعتمادا على المعيار الثاني و الممثل في طبيعة الهجرة فهناك الهجرة الاختيارية و الهجرة الإجبارية، أما بالنسبة للمعيار الأخير و المتمثل في مدة الهجرة، فهناك نوعين من الهجرة هما الهجرة الدائمة و الهجرة المؤقتة.

هناك نمط للهجرة إلى أوروبا يرتبط بالروابط التي تربط الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية والدول الآسيوية بالدول الأوروبية التي كانت تستعمرها قبل الاستقلال، ما نتج عنه نشوء اتجاهات وتيارات للهجرة بين دول الإنجلوفونية في غرب القارة الإفريقية وآسيا بالمملكة المتحدة وبين دول الفرنكوفون في إفريقيا بفرنسا[3].

وبالرغم ممّا يكتنف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات مازالت القوارب الصغيرة والغير مجهزة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميًا، وهو واحد من شرايين الهجرة غير الشرعية إليها ويسمى الطريق الأزرق Blue Route ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر ايطاليا واسبانيا واليونان والبرتغال الأكثر حداثة في هذا المجال.

3-1 دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية:

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم آثارها وتعددها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها والسيطرة عليها من خلال استئصال الأسباب الدافعة إليها.

[3]- سمير رضوان . **هجرة العمالة في القرن الحادا والعشرين** . مجلة السياسة الدولية . العدد 165 . يوليو 2006.

1-3-1 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

يتميّز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، ووفقًا لإحصائيات سنة 2005 يوجد حوالي190 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على قارات العالم (34 %في أوروبا، 23% في أمريكا الشمالية،28 % في آسيا، 9 % إفريقيا% 4 في أمريكا اللاتينية والكاريبي و % 4 في نيوزلندا واستراليا)، فهذه النسب تعكس بشكل واضح صدى الدافع الاقتصادي للهجرة بتأثيره والحاحه، فحوالي % 18 من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدمًا وثراءا ، وترتفع النسبة إلى حوالي % 14 إذا أضفنا إليها نسبة المهاجرين إلى الدول الخليجية النفطية، كما أنه إذا استبعدنا عدد اللاجئين (13.5 مليون لاجئ)من الرقم الإجمالي لإحصاء المهاجرين أخذًا في الاعتبار مواقع تمركز اللاجئين قاريا في آسيا وافريقيا.[4] إضافة إلى أسباب أخرى تمثلت في[5]:

- إقصاء الشعب من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد.
- غياب دور الفرد كحافز في العملية التنموية ما جعل الاقتصاد مجرّد جسد بدون روح.
- تدفق ريوع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلّت القاعدة العريضة من المجتمع تعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة،[6]
- أسباب نفسية وذاتية :وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي[7].

1-3-2 الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون

---

[4]- ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية2011-2012، ص-ص:55-61.

[5]- بوساحة عزوز ، **اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري بقسنطينة** ، 2007-2008، ص123.

[6] - www.immigration.gouv.fr, télécharger le : 25/10/2018 à 12 :00 GMT.

[7]- يمينة حمدي .**قوارب الموت :الهجرة السرية حلول تنموية أو أمنية** ، العرب الأسبوعي.عدد:السبت8 2009/04/0، ص29.

بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة .وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بذل تتجاوز هذا إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما أسباب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كبقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة[8] .

2- انعكاسات الهجرة غير الشرعية والآليات الحكومية لمكافحتها:

2-1 انعكاسات الهجرة غير الشرعية:

سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية فإن لها آثارا على البلدان الأصلية و البلدان المستقبلة إضافة إلى المهاجرين في حد ذاتهم .قد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية، و تتعلق بجوانب عديدة كالتغير في التوزيع الجغرافي للسكان، والتغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2-1-1 الآثار الاقتصادية للهجرة:

يمكن أن نذكر هنا بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية للبلدان المرسلة للمهاجرين والتي تتمثل في تحسين موازين المدفوعات عبر تحويلات العمال المهاجرين، الحد من البطالة، اكتساب مهن و حرف و تقنيات جديدة بواسطة خبرة العمل بالخارج مع إمكانية إنشاء مشاريع مشتركة مع الأجانب و أخيرا إدماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي[9].

أما بخصوص الآثار الاقتصادية السلبية فنذكر: تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كمّا و نوعا في البلدان النامية، استنزاف الكفاءات (هجرة الأدمغة) و التي تمثل إحدى معوقات التنمية القائمة على التكنولوجيات المتطورة.

[8]- محمد رشيد الفيل . **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخب ا رت الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا** ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع . 2000 . ص ص41-42.

[9]- سدي علي، ستي حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

2-1-2 آثار الهجرة على التنمية الاقتصادية:

تتميز أغلب الدول النامية بكونها دول مصدرة لليد العاملة بنوعيها المؤهلة والغير المؤهلة، مما جعل أراء الاقتصاديين في هذا المجال تختلف منذ الستينات، ويمكن تصنيف هذه الآراء إلى تيارات ثلاث:

التيار الأول (تيار الاقتصاديين) والذين يعتقدون أن الهجرة الدولية ذات أثر ايجابي على الدول المصدّرة لليد العاملة .بالنسبة إليهم، المهاجرون يقومون بتحويل الأموال إلى البلد الأصلي كما انه في حالة عودة المهاجرين فأنهم يعودون بخبرات اكتسبوها في الخارج[10].

مع بداية السبعينات ظهر تيار جديد ذو نزعة تشاؤمية قاده الاقتصادي الكبير Bhagwati والذي قال أن الهجرة الدولية بصفة عامة وهجرة الأدمغة بصفة خاصة مضرة باقتصاديات الدول النامية حيث أنها تبقيها في مصيدة الفقر.

من بين أهم العوامل الإيجابية للهجرة يمكن أن نخص بالذكر:

أ- **تحويل الأموال:**

يعتبر أهم هذه العوامل وذلك لما له من اثر على الكثير من اقتصاديات الدول النامية فقد سجلت الإحصائيات أن

تحويل رؤوس الأموال للدول النامية فاق قيمة الإعانات الموجهة للتنمية الاقتصادية لهذه البلدان، من الناحية النظرية، درس (Stark 1991, Brown 1997, Poirine 1997, Smith 2003) أسباب تحويل الأموال و قد اجمعوا على أنها تنقسم لأربعة أقسام:

تدعم بقية أفراد العائلة في البلد الأصلي، مما ينجم عنه رفع مستوى رفاهيتهم.

•يقوم المهاجر بتحويل أمواله ليضمن على الأقل جزءا من أصوله في مكان آمن وهو البلد الأصلي .توجه غالبا هذه التحويلات إلى الاستثمار في العقارات والتي يمكن أن تدار من طرف أفراد العائلة.

[10]- علي سموك . **إشكالية العنف في المجتمع الج ا زئرا : من أجل مقاربة سوسيولوجية** . الجزائر . مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع . جامعة باجي مختار. 2008 . ص208.

•إعادة دفع مستحقات العائلة إذ يعقد المهاجر عقدا ضمنيا بينه وبين أفراد عائلته الذين يبقون في البلد الأصل، على أن يدفع بعد استقراره مستحقات التعليم وتكاليف الهجرة عن طريق التحويل. وهو ما يسمى بالتامين المتبادل والذي يعتبر بدوره عقد عائلي يعتمد على تنويع الخطر من أجل إبقاء العائلة في مأمن وتأمين مداخيل مختلفة.

- لتحويل الأموال أثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فله أثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع المداخيل .هذا الأثر ينقسم إلى قسمين :أثر يتم على المدى القصير وأثر يتم على المدى الطويل(هامش مشروع البحث الوطني).

ب – عودة المهاجرين :

درست الكثير من الأدبيات هذا الموضوع والذي يعتبر قديم قدم موضوع الهجرة .بالنسبة لأتباع هذا التيار فان عودة المهاجرين بعد العمل لسنوات في الخارج وخاصة في الدول المتطورة واكتسابهم لخبرات مهنية أو تعلمهم لمهن مختلفة أو حصولهم على شهادات تعليمية من شأنه تطوير كفاءة رأس المال البشري في الدول النامية.

ج –رأس المال البشري:

فيما يخص رأس المال البشري و الذي يعتبر أحدث تيار يعمل في مجال الهجرة، فإن رواد هذا التيار Stark

; Vidal ; Montford يرتكزون على فرضية أساسية مفادها أن الهجرة تحفز الأفراد في الدول النامية على الرفع من مستوى تعليمهم، بعبارة أخرى فإن الأفراد في الدول الأصلية، خاصة الشباب منهم، يحاولون الرفع من مستواهم التعليمي بهدف الهجرة بعد حصولهم على شهادة جامعية، و الذين لا تسمح لهم الفرصة بالهجرة (نظرا لسياسات الهجرة التي تتبعها الدول المستقبلة) يمكن اعتبارهم كمكسب للدول النامية.

2–2 الآليات الحكومية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (حالة الجزائر):

عملت الحكومة على تبني استراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية تتمحور حول الأولويات الثلاث الآتية[11]:

[11]- ساعد رشيد، **مرجع سبق ذكره،** ص92.

2-2-1 الآليات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

معرفة التدفقات :من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها، وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية .كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرة والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت إشراف وزارة الداخلية.

السيطرة على التدفقات :فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرّية، وتتوزع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الأعمال.

2-2-2 الآليات القانونية والاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

أولا :الآليات القانونية:

تتجلى الحاجة إلى التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي الظاهرة التي لم تتوقف عن النمو مطلقًا . وذلك من خلال إجراء التغييرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم 11 - 08بتاريخ 21 يوليو 2008 الخاص بدخول واقامة وتنقل الأجانب في البلاد حيث تعتزم الجزائر تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة، وهي الظاهرة التي تواجهها السلطات باستمرار، لأنها تفتح الطريق أمام هجرة غير قانونية لا يمكن السيطرة عليها وقد غيّر القانون الجديد بقدر ما يعتبر هامًا التشريعات السابقة بشكل جذري فيما يتعلق بحالة الأجانب المنصوص عليها في القانون رقم 212 - 66 بتاريخ 21 يوليو 1966 والتي أصبحت قديمة وتجاوزتها الأحداث والتغيرات العديدة التي طرأت على مجال الهجرة.

ويسعى القانون الجديد لعام 2008 إلى تلبية الرغبة في التعامل مع الهجرة في إطار قانوني مصمم وفقًا لوضع تدفق الهجرة، التي تَواصل نموها دون توقف علاوة على ذلك، فبن تطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب قد أجبرتا الجزائر على مواجهة هذه التحديات الجديدة التي تتطلب السيطرة المطلقة على تنقل الأفراد لاسيما عبر حدودها لئلا تصبح الهجرة غير القانونية قوة موجهة للجريمة في ظل مواجهة الأعداد الكبيرة من الأجانب المقيمين بشكل قانوني وأعداد المهاجرين غير الشرعيين الآخذة في التزايد الذين يعبرون حدود البلاد سنويًا بما في ذلك

المئات من المواطنين الجزائريين الذين يحاولون بشكل يومي الوصول، في مخاطرة بأرواحهم إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط بات واجبًا على الجزائر مراجعة وتعديل قوانينها المتعلقة بهذا المجال التي بقيت دون تغيير لسنوات طوال.

ثانيا: الآليات الاقتصادية

على اعتبار أن الدافع الاقتصادي يعد من أبرز أسباب نزوح الشباب الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فقد عملت الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية على تقليص نسبة البطالة بين الشاب وذلك من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة سنة 2009 والتي ترمي إلى ترقية وتدعيم تطوير المؤسسات المصغرة المحدثة من طرف الشباب البطالين أصحاب المشاريع وذلك في إطار دعم إحداث النشاطات المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .فالسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب، كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا هذا حول الهجرة غير الشرعية ودوافعها ومسبباتها فإن الجزائر على غرار بعض الدول الأخرى تعاني من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين مختلف فئات المجتمع وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، إلاّ أنّ هذه الظاهرة ما زلت تشكل خطرا محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز بشكل جدّي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتى الحلول الاقتصادية السطحية.

نتائج و توصيات:

- إنّ الإجراءات القانونية والتشدّد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، والاّ فإن تفاقمها سوف يزداد مستقبلاً وربما نشهد ما هو أقسى من مراكب وسفن الموت . فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة من جهة وتردي مستويات" مؤشرات "الأمن الإنساني تعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

- إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير المشروعة تتطلّب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدّية لها كالفقر والبطالة، وانسداد الأفق أو الحروب والكوارث.
- تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية المعنية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهرّيب والنقل البرّية والبحرية لردع المهاجرين السرّيين.
- تشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل ما يحد من الرغبة في الهجرة غير المشروعة.
- إيجاد آليات وطنية في الجزائر لاستقطاب المهاجرين في الخارف ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية سعيًا لمحاولة استعادة هذه القوّة الاقتصادية البشرية، ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والاستفادة منها في شتّى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.
- تطوير عمل ومهمة مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في دعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها، بحيث تصبح شريكة فعّالة في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لدعم وتطوير الأمن الإنساني في الجزائر.